الجمهورية التونسية
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لسنة 2018

نوفمبر 2017

الفـــهـــــــــرس

المحور الأول: التقديم العام:	**3**
1- تقديم الوزارة والسياسات القطاعية	من 3 إلى 7
2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط	من 7 إلى 12
المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة	**13**
1- تقديم البرنامج 1 واستراتيجيته	من 13 إلى 16
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 1	من 16 إلى 22
3- نفقات البرنامج 1	من 22 إلى 29
4- تقديم البرنامج 9 واستراتيجيته	من 30 إلى 31
5- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 9	من 31 إلى 32
6- نفقات البرنامج 9	من 32 إلى 35
الملاحق	**36**
بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج 1	من 37 إلى 49
بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج 9	من 50 إلى 56
بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج	من 57 إلى 64

المحور الأول : التقديم العام

1- تقديم الوزارة والسياسات القطاعية:

أحدثت وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بمقتضى الأمر الحكومي عدد 465 لسنة 2016 المؤرخ في 11 أفريل 2016 المتعلق بإحداث الوزارة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها.

وتم بمقتضى الأمر عدد 662 لسنة 2016 المؤرخ في 30 ماي 2016 تنظيم الوزارة.

وطبقا لأحكام أمر الإحداث المشار إليه أعلاه، تتولى وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان القيام بالمهام التالية:

- المساعدة على تركيز الهيئات الدستورية المستقلة ،
- المساهمة في تكريس التحاور المتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية،
- إعداد واقتراح التشريعات وخطط العمل والاستراتيجيات وتنفيذها لتطوير منظومة حقوق الإنسان علاوة على الدور التنسيقي مع بقية الوزارات والهياكل والمنظمات والجمعيات المعنية بالمشاركة في حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر ثقافتها وضمان ممارستها وفقا للتشريع الوطني والمواثيق الدولية المصادق عليها ذات العلاقة.

1.1- إستراتيجية القطاع :

تتمثل استراتيجية الوزارة في أهم المحاور التالية :

1- 1- 1 تنزيل أحكام الدستور على أرض الواقع من خلال :

أ- استكمال الإطار القانوني والمؤسساتي للهيئات الدستورية المستقلة موضوع الباب السادس من الدستور. بعد المصادقة من قبل مجلس نواب الشعب على مشروعي القانون الأساسي المتعلقين بالأحكام المشتركة للهيئات الدستورية المستقلة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وإحالة مشروع القانون المتعلق بهيئة حقوق الإنسان ،تعمل الوزارة حاليا على إحالة مشروعي القانون الأساسي لهيئة الاتصال السمعي البصري ولهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

ب- تيسير عمل الهيئات الدستورية وكذلك الهيئات المستقلة الأخرى على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وهيئة النفاذ إلى المعلومة وهيئة الحقيقة والكرامة.

ت- ترجمة الحقوق والحريات المنصوص عليها بالباب الثاني من الدستور إلى ممارسة فعلية وثقافة مشتركة ومقاربة يتبناها كل الفاعلين.

ث- المساهمة في بناء نظام ديمقراطي تشاركي بما يمكن دعم مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة.

1-1-2 المساهمة في تطوير المنظومة القانونية للحياة العامة في تونس طبقا للدستور وذلك من خلال:

- ✓ مراجعة الإطار القانوني للجمعيات،
- ✓ مراجعة الإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة والنشر،
- ✓ تنقيح التشريع الخاص بالأحزاب السياسية.

1-1-3 المساهمة في مجهودات الدولة لمكافحة كافة أشكال التطرف والإرهاب من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المواطنة وقيم الجمهورية عبر منصة تسعى الوزارة لتركيزها حاليا قصد تطوير خطاب بديل لخطاب التطرف والإرهاب ويتم للغرض تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة والتعاون مع مكونات المجتمع المدني.

ويمكن تعريف منصة الخطاب البديل كآلية تعاضد مجهودات الدولة في التوقّي من الإرهاب والحدّ من تفشّيه وذلك بإرساء وتحديد مفهوم الخطاب البديل وترويجه ومتابعته باعتماد تقنيات وتكنولوجيات الاتصال المختلفة في إطار استراتيجية عامة توضع للغرض، بهدف تحصين المجتمع التونسي عموما وخاصة الفئات المستهدفة من الانحراف والعنف والتطرف والارهاب.

وتتعاون جهود منصة الخطاب البديل، مع جهود وأعمال الهياكل الوطنية والدوليّة، العمومية والخاصة والتابعة للمجتمع المدني، في مجال دراسة وتقييم وتحليل واقع التطرف والعنف والارهاب على المستوى الوطني والدولي، وفي مجال إنتاج وترويج الخطاب البديل ومع اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب في إطار التفاعل والتنسيق بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج والسياسات التي تهدف إلى منع الإرهاب ومكافحة كلّ مظاهره.

2.1 برامج الوزارة:

تم حصر برامج وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في برنامجين أساسيين وهما:

- **البرنامج عدد 1 : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان**
- **البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة**

وتم بالنسبة للبرنامج العملياتي ضبط جملة من **البرامج الفرعية** كما يبينه الجدول التالي:

البرامج	البرامج الفرعية
البرنامج عدد1: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان	البرنامج الفرعي1-1: العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة
	البرنامج الفرعي1-2:العلاقة مع المجتمع المدني
	البرنامج الفرعي1-3:الإلتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	

أما بالنسبة **للهياكل المتدخلة** في برامج الوزارة فهي تتوزع كما يلي:

البرامج	الهياكل المتدخلة
البرنامج عدد 1: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان	هياكل الوزارة: - الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية - الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني - الإدارة العامة لحقوق الإنسان - منصة الخطاب البديل مؤسسات عمومية تحت إشراف الوزارة: - الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية - مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات - الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (*) - الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين (*) - الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (*)
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	- الديوان - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - إدارة الشؤون القانونية والنزاعات

(*) تم إلحاق هاته الهياكل بميزانية الوزارة بداية من سنة 2018 وليست معنية ببرنامج القدرة على الأداء لسنة 2018.

1-2-1 البرنامج عدد 1 : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

يتضمن هذا البرنامج ثلاثة **برامج فرعية** وهي:

* العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة
* العلاقة مع المجتمع المدني
* الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

أ- **البرنامج الفرعي 1-1**: العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة

- يتولى هذا البرنامج القيام بما يلي :

ـ إعداد مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بالهيئات الدستورية وتقديم المقترحات التي من شأنها تطوير الإطار القانوني المنظم لها لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه،
ـ تيسير عمل الهيئات الدستورية والتعاون معها وذلك بالتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة والهيئات الدستورية باعتبارها المخاطب الوحيد للهيئات في علاقتها مع هياكل الدولة،
ـ ضمان تشريك الهيئات الدستورية في السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بمجال تدخلها.
ـ التنسيق والتعاون مع الهياكل أو المجالس أو الهيئات الاستشارية أو غيرها من الهيئات المستقلة الناشطة في مجال اختصاص الوزارة،

ب ـ البرنامج الفرعي 1-2: العلاقة مع المجتمع المدني

- يتولى هذا البرنامج القيام بما يلي :

ـ إعداد واقتراح مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بالمجتمع المدني. وبالأحزاب السياسية.
ـ ضمان احترام حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها.
ـ العمل على تركيز الآليات الكفيلة بتكريس التحاور المتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني وتشريك المجتمع المدني في ضبط الخيارات والبرامج الحكومية.
ـ اقتراح السياسات العامة للتمويل العمومي للجمعيات.
ـ تنظيم ندوات تدريب وتكوين وإقامة الملتقيات والأيام الدراسية والتظاهرات ذات العلاقة لفائدة الجمعيات.

ت ـ البرنامج الفرعي 1-3: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

يتولى هذا البرنامج الفرعي القيام **أساسا** بما يلي :

ـ إعداد واقتراح مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان وإبداء الرأي فيما يعرض عليها من مشاريع نصوص قانونية في المسائل ذات العلاقة.
ـ التنسيق بين الوزارات لإعداد ووضع خطط العمل والاستراتيجيات لتطوير منظومة حقوق الإنسان وإرساء منظومة وطنية متكاملة في المجال.
ـ متابعة إيفاء الحكومة التونسية بالتزاماتها الدولية أمام الهيئات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان في إطار اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1593 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015 المتمم والمنقح بالأمر عدد 663 لسنة 2016 المؤرخ في 30 ماي 2016.
ـ دراسة المعاهدات الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنسيق مع الجهات المختصة قصد اقتراح المصادقة عليها والعمل على ملاءمة التشريع

الوطني لمقتضياتها.
- إعداد وتنفيذ برامج للتثقيف والتكوين والتأطير في مجال حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية ومناهضة العنصرية ومكافحة الإرهاب.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المواطنة وقيم الجمهورية عبر منصة تسعى الوزارة لتركيزها حاليا لتطوير خطاب بديل لخطاب التطرف والإرهاب.
- مراقبة احترام القواعد والاجراءات في عمليات معالجة المعطيات الشخصية ،التي تعد أحد المقومات الأساسية لمنظومة حقوق الإنسان التي تكفلها أحكام الدستور والمواثيق الدولية ، المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

2-2-1 البرنامج عدد 2 : القيادة والمساندة

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان إذ أنه :

❖ **يتم من خلال هياكل القيادة** المنضوية ضمن هذا البرنامج :
- وضع أولويات السياسة العمومية ومتابعة تنفيذها
- تنظيم هياكل الوزارة وتوزيع المهام
- دفع التعاون الدولي وربط الصلة مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- التنسيق بين مصالح الوزارة وكافة الهيئات والمنظمات الوطنية ووسائل الإعلام لتسهيل تعاملها مع الوزارة.
- تركيز نظم التسيير والتصرف الحديثة ودعم وتطوير الموارد البشرية.

❖ كما يؤمن هذا البرنامج **من خلال هياكل المساندة** المعنية أساسا بالتسيير الإداري والمالي:
- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة،
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة مع محيطها.
- إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية الراجعة لها بالنظر،
- تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- تطوير التصرف في الموارد البشرية.
- تطوير سير النظم المعلوماتية وشبكات الاتصال بالوزارة والاستغلال الأمثل للتجهيزات والمنظومات الإعلامية والسهر على صيانتها.

2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1.2- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018: تبلغ الاعتمادات المقترحة بمشروع ميزانية وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان لسنة 2018

ما قدره **7,963 مليون دينار** مقبل 3,429 مليون دينار في سنة 2017 يمكن تفصيلها كالآتي :

- ميزانية التصرف : 7,783 م د منها 6,633 م د للمصالح المركزية و1,150 م.د للمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.
- ميزانية التنمية : 180 أد م د منها 80 أ د للمصالح المركزية و 100 أ د للمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.

وهي تسجل بذلك نسبة نمو تقدر ب 132 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2017 .

تفسر هذه النسبة المرتفعة (+132 %) بإلحاق ميزانية ثلاث هيئات عمومية بميزانية الوزارة لسنة 2018 وهي : الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

يتعلق الجدول التالي بتقديرات الميزانية لسنة 2018 باعتبار أن الوزارة لم تكن منخرطة في برنامج التصرف في الميزانية حسب الأهداف لسنة 2017.

جدول عدد 1:
ميزانية الوزارة لسنة 2018
حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	قانون المالية 2017	مقترحات 2018		تطور إعتمادات الدفع	
		إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج الفرعي 1-1: العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة			4 112 000		
البرنامج الفرعي 1-2: العلاقة مع المجتمع المدني			730 000		
البرنامج الفرعي 1-3: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان			1 323 000		
مجموع البرنامج 1 : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان			**6 165 000**		
مجموع البرنامج 9 : القيادة والمساندة			**1 798 000**		
المجمـــــوع العام للبرامج			**7 963 000**		

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومي

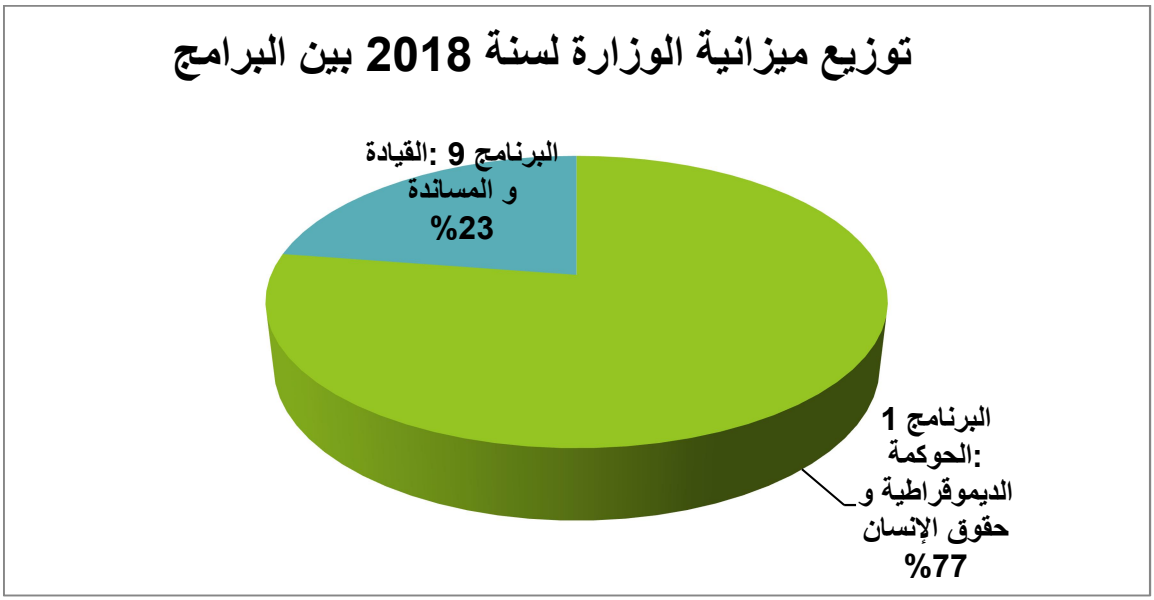

رسم بياني لتوزيع النفقات حسب البرامج الفرعية

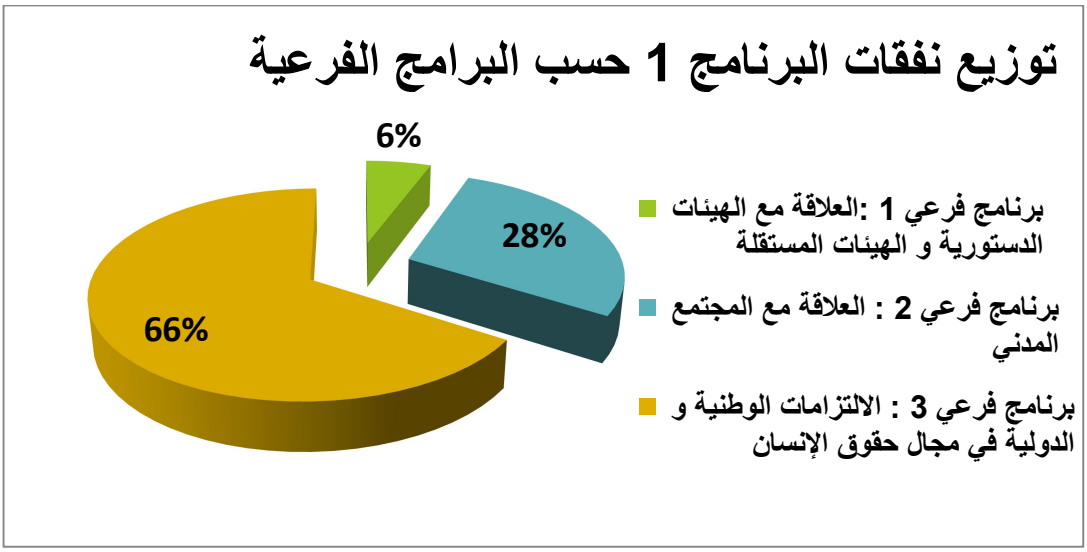

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / طبيعة النفقة	البرنامج 1 : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان	البرنامج 9: القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرّف	**5 985 000**	**1 798 000**	**7 783 000**
التأجير العمومي	1 627 000	941 000	2 568 000
وسائل المصالح	962 000	790 000	1 752 000
التدخل العمومي	3 396 000	67 000	3 463 000
نفقات التنمية	**180 000**		**180 000**
الإستثمارات المباشرة	80 000		80 000
على الميزانية	80 000		80 000
على القروض الخارجية			
التمويل العمومي	100 000		100 000
على الميزانية	100 000		100 000
صناديق الخزينة	**0 000**	**0 000**	**0 000**
المجموع	**6 165 000**	**1 798 000**	**7 963 000**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العموم

الرسم عدد 1 : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018

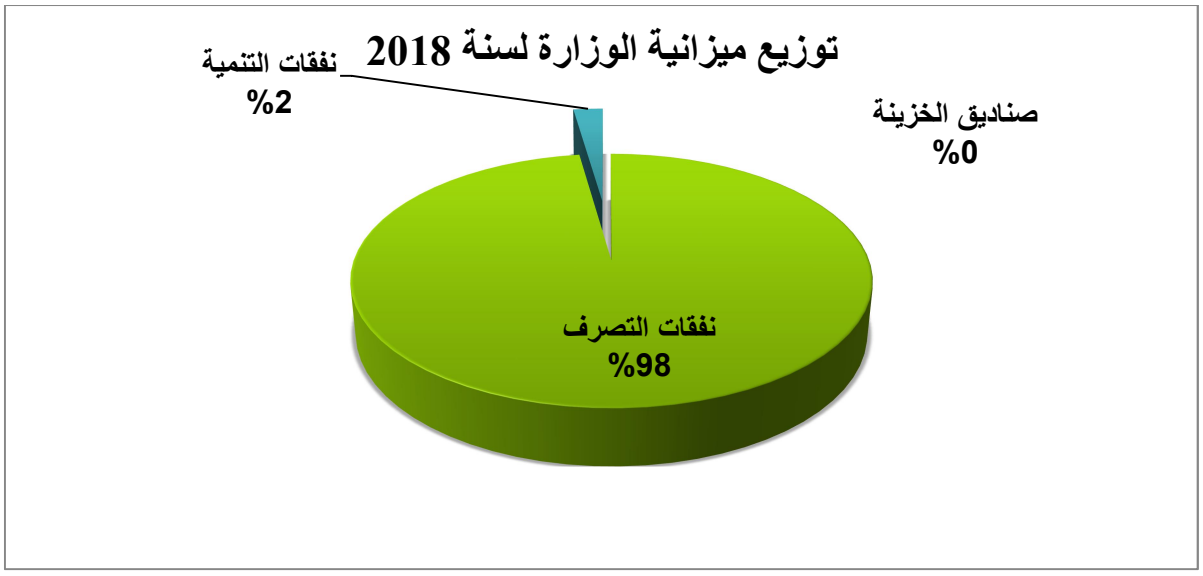

2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018- 2020) للوزارة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2018- 2020) للوزارة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2017	تقديرات		
	2014	2015	2016		2018	2019	2020
نفقات التصرف				**3 304 000**	**8 061 000**	**9 625 000**	**11 535 000**
على موارد الميزانية				**3 304 000**	**7 783 000**	**9 565 000**	**11 475 000**
التأجير العمومي				1 147 000	2 568 000	3 078 000	3 693 000
وسائل المصالح				2 068 000	1 752 000	2 322 000	2 785 000
التدخل العمومي				89 000	3 463 000	4 165 000	4 997 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات					**278 000**	**60 000**	**60 000**
نفقات التنمية				**125 000**	**180 000**	**791 000**	**745 000**
على موارد الميزانية				**125 000**	**180 000**	**791 000**	**745 000**
الاستثمارات المباشرة				**78 000**	80 000	591 000	545 000
التمويل العمومي				**47 000**	100 000	200 000	200 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات				**3 429 000**	**7 963 000**	**10 356 000**	**12 220 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**8 241 000**	**10 416 000**	**12 280 000**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البرامج	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
برنامج 1 : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان					6 165 000	8 078 400	9 496 000
برنامج 9: القيادة والمساندة					1 798 000	2 277 600	2 724 000
المجموع					**7 963 000**	**10 356 000**	**12 220 000**

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة:

برنامج 1 :الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

-إسم رئيس البرنامج ومدة توليه مهمة "رئيس البرنامج" : السيد المنذر بوسنينة بداية من سنة 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

. استراتيجية البرنامج : تتمثل استراتيجية البرنامج في أهم المحاور التالية:

- تطوير المنظومة القانونية :

. باستكمال الإطار القانوني والترتيبي للهيئات الدستورية المنصوص عليها بالباب السادس من الدستور

. مراجعة الإطار القانوني للجمعيات ولحرية الصحافة والنشر وكذلك للقطاع السمعي البصري.

. استكمال المنظومة القانونية في مجال حقوق الإنسان.

- المساهمة في بناء نظام ديمقراطي تشاركي بما يمكن دعم مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة من خلال التأمين القانوني للمجتمع المدني(التمويل، الجباية .....) وخلق ديناميكية بينه وبين الإدارة وضمان مشاركته في مجهودات التنمية والتشغيل ومساندة الجمعيات من خلال دعمها وتطوير أدائها (تنظيم دورات تكوينية لفائدتها).

- ترجمة الحقوق والحريات المنصوص عليها بالباب الثاني من الدستور إلى ممارسة فعلية وثقافة مشتركة ومقاربة يتبناها كل الفاعلين من خلال ملاءمة التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان للدستور والمواثيق الدولية، إعداد وإنجاز خطة عمل مشتركة في مجال حقوق الإنسان، نشر ودعم ثقافة حقوق الإنسان لدى كل التونسيين (مرأة، شباب، تلاميذ..)، حماية المعطيات الشخصية والإيفاء بالالتزامات الدولية المحمولة على الدولة التونسية في مجال حقوق الإنسان وإنجاز مختلف التقارير.

- المساهمة في مجهودات الدولة لمكافحة كافة أشكال التطرف والإرهاب من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المواطنة وقيم الجمهورية عبر منصة تسعى الوزارة لتركيزها حاليا قصد تطوير خطاب بديل لخطاب التطرف والإرهاب ويتم للغرض تعبئة الموارد البشرية اللازمة والتعاون مع مكونات المجتمع المدني.

البرامج الفرعية ومشمولاتها :

يتضمن برنامج الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ثلاث برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي 1-1: العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة
- البرنامج الفرعي 1-2: العلاقة مع المجتمع المدني
- البرنامج الفرعي 1-3: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

البرنامج الفرعي 1-1: العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة

.الخارطة :

الهيكل المتدخل: الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية.

. من أهم مشمولات الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية بالعلاقة مع الأهداف: إعداد مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بالهيئات الدستورية والهيئات المستقلة والعمل على تركيز الهيئات وتطوير إطارها القانوني.

- البرنامج الفرعي 1-2 : العلاقة مع المجتمع المدني

. الخارطة : الهياكل المتدخلة في إنجاز البرنامج الفرعي هي:

* الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني

* مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة).

. من الأولويات:

- أولويات الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني تتمثل خاصة في مراجعة الإطار القانوني لتنظيم وتمويل الجمعيات والأحزاب السياسية بما يتلاءم مع أحكام الدستور والمعايير الدولية وبما يمكّن من تجاوز الثغرات التي أفرزها تطبيق النصوص الحالية.

- أولويات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة)

تتمثل خاصة في برمجة وإنجاز دورات تدريبية لفائدة الجمعيات.

- البرنامج الفرعي 1-3 : الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

. الخارطة: الهياكل المتدخلة بالبرنامج الفرعي وعددها 4:

- ✓ الإدارة العامة لحقوق الإنسان
- ✓ الكتابة القارة للجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان
- ✓ منصة الخطاب البديل
- ✓ الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

. الأولويات لسنة 2018 :

- الاشتغال على ملاءمة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان للدستور وللالتزامات الدولية لتونس في المجال حيث سيتم في إطار لجنة القيادة التي تم إرسائها مراجعة مجموعة من النصوص القانونية.
- إرساء فريق عمل تشاركي صلب الوازرة بالتنسيق مع بقية الوزارات لإعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان باعتماد مقاربة تشاركية. وستكون هذه الخطة الوطنية بمثابة وثيقة مرجعية لمختلف التدابير التشريعية والإدارية والتدخلات الاستراتيجية الواجب اتخاذها لتطوير منظومة حقوق الإنسان في تونس من حقوق مدنية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

. بالنسبة للكتابة القارة للجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان:

- تلافي التأخير في التقارير التي لم تنجز في أوانها
- إعداد مخطط وطني لمتابعة تنفيذ التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

أهم الأنشطة المبرمجة للكتابة القارة لسنة 2018:

النشاط	متطلبات النشاط	تاريخ إعداد النشاط
مناقشة تقرير الحقوق السياسية والمدنية	- القيام بمهمة للجنة الأممية للحقوق المدنية والسياسية بجنيف للمناقشة - الأعمال التحضيرية للمهمة بالتنسيق مع بقية الوزارات	الثلاثية الرابعة لسنة 2018
مناقشة تقرير مناهضة التمييز العنصري	- القيام بمهمة للجنة الأممية لمناهضة التمييز العنصري بجنيف للمناقشة - الأعمال التحضيرية للمهمة بالتنسيق مع بقية الوزارات	الثلاثية الرابعة لسنة 2018

❖ مشمولات منصة الخطاب البديل

تتولى منصة الخطاب البديل المهام التّالية:

- في باب اعداد الاستراتيجية الحكومية لمقاومة التطرف العنيف

- تعزيز مناعة المجتمع في مواجهة الخطاب العنيف والمتطرف وذلك من خلال رفع مستوى الوعي بمخاطر التطرف والارهاب وبأهمية مشاركة كل افراد المجتمع في مسار مقاومته،
- إعداد المخططات الاتصالية للتفاعل مع الفئات المستهدفة بمخاطر التطرّف والخطاب المتشدّد،
- تنسيق ومتابعة وتوجيه جهود ونشاطات المتدخلين من مختلف الأطراف المعنية من هياكل ومؤسسات عمومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وقطاع خاص، في رسم وانتاج وترويج الخطاب البديل وتحديد أدوارهم بما يخدم أهداف المنصة،
- نشر خطاب بديل يستند إلى التعددية والتنوع والتسامح والاعتدال، وإلى حق المواطن في التفكير والمعتقد، ويستند إلى واجب قبول الآخر وقبول الاختلاف والانتماء والمواطنة وتثمين العلم والعمل والابداع والقيم الانسانية السامية وترسيخ قيم الجمهورية والديمقراطية واحترام القانون.

- في باب تشريك المجتمع المدني والاعتماد على المنظمات المدنية لتقويض الخطاب العنيف و بناء الخطاب البديل

- العمل على تطوير مشاريع وبرامج التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة،

- العمل على تعزيز القدرات وتنمية المهارات للهياكل العمومية والمجتمع المدني في إنتاج وترويج ومتابعة وتقييم الخطاب البديل،
- وضع قاعدة بيانات ودليل للبرامج والمشاريع والمبادرات والوثائق والمتدخلين في مجال الخطاب البديل.

- في باب ضبط مؤشرات قيس وتقييم النجاعة لكل البرامج والنشاطات:
  - المرحلة أولى: ربط الصّلة مع مختلف المتداخلين وتحديد أولويّات العمل معهم في ضوء المهام المذكورة أعلاه.
  - المرحلة الثانية: تنفيذ المهام والمشاريع المشتركة مع مختلف المتدخلين من الجانب الحكومي والجانب المدني الوطني والدولي.
  - المرحلة الثالثة: اعداد المخطّطات والدّراسات والبحوث والبرامج التحسيسية لفائدة المستهدفين.

. **الأولويات لسنة 2018 :**

- النشر والدعاية: وتخص مشاريع إعداد الأشرطة الوثائقية من ناحية والحملات السمعية والبصرية من ناحية أخرى.

- إضفاء روح المعاصرة على الخطاب الديني IMAM ON LINE وذلك بإبرام عقد شراكة مع وزارة الشؤون الدينية قصد استغلال منصة IMAM ON LINE لخلق شبكة من الأئمة المتمكنين من مجال التوقي من التطرف العنيف وأصحاب المهارات في مجال بناء الخطاب البديل.

الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية :

من أهم أولويات الهيئة :

- تعديل الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية حتى يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم الرقمي والعمل على تمتيع الهيئة بالاستقلالية القانونية الضرورية لحسن سيرها.
- العمل على إيجاد آليات حديثة وناجعة من شأنها أن تساهم في التقليص من آجال الإجابة على مطالب التصاريح والتراخيص ومتابعة مآل الشكايات الواردة .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم تحديد أربعة (04) أهداف لهذا البرنامج وهي:

- ✓ تطوير المنظومة القانونية والترتيبية: وهو مرتبط باستراتيجية الوزارة في خصوص تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة باستكمال الإطار التشريعي للهيئات الدستورية والمساهمة في تطوير المنظومة القانونية للحياة العامة.
- ✓ مساندة المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات: وهو يتعلق بدعم المجتمع المدني للمساهمة في بناء نظام ديمقراطي تشاركي.
- ✓ إعداد وإنجاز خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان : في إطار تفعيل مقتضيات الدستور وخصوصا الباب الثاني منه وهو عمل بمقاربة تشاركية.
- ✓ مقاومة التطرف في إطار استراتيجية الوزارة المتعلقة بالمساهمة في مجهودات الدولة لمكافحة كافة أشكال التطرف والإرهاب.

الهدف 1-1-1 :تطوير المنظومة القانونية والترتيبية

- **تقديم الهدف:**

يشتمل هذا الهدف على جميع النصوص القانونية والترتيبية المبرمجة لسنوات 2018، 2019 و2020 والتي ترمي إلى تطوير المنظومة القانونية والترتيبية وهي كالآتي :

* مشاريع القوانين المبرمجة وعددها 08:

1. مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة
2. مشروع قانون أساسي لحماية المعطيات الشخصية
3. مشروع قانون حول التمييز العنصري
4. مشروع قانون حول الاختفاء القسري
5. مشروع قانون أساسي حول حرية الصحافة والكتابة والنشر
6. مشروع قانون أساسي يتعلق بالأحزاب السياسية
7. مشروع قانون أساسي حول الجمعيات
8. مشروع قانون يتعلق بالموافقة على انضمام تونس إلى معاهدة بودابست المتعلقة بالجرائم المعلوماتية.

* مشاريع الأوامر المبرمجة وعددها 15 :

1- مشروع أمر حكومي يتعلق بوحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منصة الخطاب البديل
2- مشروع أمر حكومي يتعلق بالمصادقة على الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب
3- مشروع أمر حكومي يتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب
4- مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث خلايا مكلفة بالتواصل مع المجتمع المدني وضبط مهامها وتنظيمها وسير عملها
5- خمس(05) مشاريع أوامر حكومية تتعلق بتأجير أعضاء الهيئات الدستورية المستقلة.
6- خمس (05) مشاريع أوامر حكومية تتعلق بالنظام الخاص لأعوان الهيئات الدستورية.
7- مشروع أمر حكومي يتعلق بالنظام الأساسي لأعوان هيئة النفاذ إلى المعلومة.

- **مرجع الهدف:** الدستور والمخطط الخماسي للتنمية والمواثيق الدولية.

- مبررات اعتماد المؤشر :

تم تحديد مؤشر وحيد لهذا الهدف يتمثل في عدد القوانين والنصوص الترتيبية وتكون طريقة احتسابه بقياس مدى تقدم إنجاز النصوص القانونية والترتيبية مقارنة بالنصوص المبرمجة للثلاثة سنوات المقبلة (2018، 2019 و2020) كما يبينه الجدول الآتي:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر: نسبة عدد القوانين والنصوص الترتيبية المنجزة **طريقة الاحتساب:** عدد القوانين و النصوص الترتيبية التي تم إعدادها /مجموع النصوص المبرمجة	%	-	-	-	-	60	75	100

▪ الهدف 1-1-2 :مساندة المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات

- تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في تدخلات الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر من أجل دعم المجتمع المدني وخلق ديناميكية بينه وبين الإدارة (نقاط تواصل) وضمان مشاركته في كل المجالات (سياسات عامة، مخططات تنمية وكل ما يتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي)

- مرجع الهدف: الدستور والسياسة العمومية للدولة.

- مبررات إعتماد المؤشر:

تم تحديد مؤشر وحيد وهو التكوين لفائدة الجمعيات في علاقة بدعم قدرات الجمعيات والاستجابة لطلباتها في مجال التكوين الذي يؤمنه مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات. أما طريقة احتساب المؤشر فهي تتمثل في عدد الجمعيات المنتفعة بالتكوين مقارنة بعدد مطالب التكوين الواردة على المركز كما يبينه الجدول الآتي:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
- **المؤشر :** نسبة مطالب التكوين المنجزة - **طريقة الاحتساب :** عدد الجمعيات المنتفعة بالتكوين/ عدد مطالب التكوين الواردة.	%	-	-	-	-	96	97	98

▪ الهدف 1-1-3 : إعداد وإنجاز خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان

- **تقديم الهدف**: يتعلق الهدف بإعداد وإنجاز خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان باعتماد مقاربة تشاركية تضمن مشاركة عديد الأطراف (إدارات عمومية، خبراء تونسيين وأجانب، مجتمع مدني ...)
- **مرجع الهدف:** الدستور والمواثيق الدولية والسياسة العمومية للدولة ووثيقة المخطط الخماسي للتنمية.
- **مبررات اعتماد المؤشر:**

تم تحديد مؤشر وحيد بعلاقة بالهدف المذكور وهو متعلق بأجل معالجة مطالب الترخيص والتصريح والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية من قبل الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وهو حاليا في حدود شهرين ويفوق الأجل القانوني المحدد بشهر واحد. وستسعى الهيئة إلى التقليص من الأجل بدعم مواردها البشرية خاصة .

وتجدر الإشارة إلى أن فترة المؤشر تخص سنتي 2018 و2019 فقط نظرا لوجود مشروع قانون أساسي جديد للهيئة ينص على تمتيعها بالاستقلالية الإدارية والمالية مما سيجعلها غير خاضعة لإشراف الوزارة.

أما طريقة احتساب المؤشر، فقد تم تحديدها بأجل الاستجابة لمطالب الترخيص والتصريح والشكاوى مقارنة بالأجل القانوني (30 يوما) المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بضمان حماية المعطيات الشخصية للأفراد .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر: آجال معالجة مطالب الترخيص والتصريح والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية **طريقة الاحتساب :** أجلا لاستجابة لمطالب الترخيص والتصريح والشكاوى/الأجل القانوني.	**شهر**	-	-	-	-	1,5	1	-

- الهدف 1-1-4 :مقاومة التطرف

- تقديم الهدف: تم تحديد هذا الهدف في إطار مساهمة الوزارة في مجهودات الدولة لمكافحة كافة أشكال التطرف والإرهاب.

- مرجع الهدف: الدستور
وثيقة المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020
الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال
وثيقة قرطاج

- مبررات إعتماد المؤشرات: تعتبر الحملات التحسيسية من بين أولويات برنامج منصة الخطاب البديل المتعلقة بالنشر والدعاية والتي تتضمن إعداد الأشرطة الوثائقية والحملات السمعية والبصرية لما لها من تأثير في مجالات التوقي من العنف والتطرف والتصدّي للتشدّد والتزمّت ومجالات نشر ثقافة التسامح والتآخي علاوة على المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والمبادئ الوطنية المتعلقة بالانتماء إلى بلادنا.

وقد تم بعنوان سنة 2018 برمجة 6 (ستة) حملات تحسيسية ذات طابع تثقيفي وتوعوي موجهة للجمهور العريض حول الوقاية والتصدي للعنف والتطرف ونشر مبادئ حقوق الانسان وقيم التسامح والديمقراطية والعيش المشترك، من بينها:

- حملة توعوية وتحسيسية في المدارس والمعاهد والكليات حول التوقي من التطرف العنيف
- حملة بالتعاون مع منظمة الكشافة التونسية حول تعزيز مقومات الوطنية
- حملة تكوينية موجهة للائمة
- حملة ضد ظاهرة الهجرة غير الشرعية

بينما تم إنجاز أنشطة أخرى بالتعاون مع الشركاء في إطار التعاون الدولي وتتمثل أساسا في:
- حملة تحت عنوان (يثمر) "youth more" على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر خطاب بديل لفائدة الأطفال من 15 إلى 18 سنة
- حملة اتصالية تحت عنوان "على خاطرك تونسي" لفائدة الجمهور العريض بهدف التوعية لمخاطر الجهويات وفقدان قيمة العمل والتمييز...

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
- **المؤشر** : نسبة الحملات التحسيسية المنجزة في إطار منصة الخطاب البديل - **طريقة الاحتساب:** عدد الحملات المنجزة/ عدد الحملات المبرمجة.	%	-	-	-		70	85	100

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تتمثل مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في السنة المالية 2018 كما يلي :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة
الهدف 1-1-1- تطوير المنظومة القانونية والترتيبية	**المؤشر:** نسبة القوانين والنصوص الترتيبية المنجزة	% 60	- تكوين لجان فنية لصياغة مشاريع القوانين - القيام باستشارات موسعة - تنظيم ملتقيات لتقديم مشاريع القوانين	100 ألف دينار
الهدف 1-1-2 مساندة المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات	**المؤشر:** نسبة مطالب التكوين المنجزة لفائدة الجمعيات	% 96	- إصدار إعلان لبرنامج التكوين للجمعيات وتلقي طلبات المشاركة - اختيار المكونين والقيام بإجراءات تنظيم الدورات التكوينية بتونس العاصمة وبداخل التراب التونسي وتسديد النفقات.	70 ألف دينار
الهدف 1-1-3 إعداد وإنجاز خطة في مجال حقوق الإنسان	**المؤشر:** آجال معالجة مطالب الترخيص والتصريح والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية	شهر ونصف 1,5	- معالجة المطالب والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية مع العمل على التقليص في آجل الرد. - تنظيم المزيد من الحملات التحسيسية لنشر ثقافة حماية المعطيات الشخصية.	20 ألف دينار
الهدف 1-1-4 مقاومة التطرف	**المؤشر:** نسبة الحملات التحسيسية المنجزة في إطار منصة الخطاب البديل	% 70	- إعداد شريط وثائقي وتصويره وإنتاجه وترويجه في المجال الافتراضي. - إنجاز الومضات التحسيسية والحملات الاشهارية.	600 ألف دينار

3- نـفـقـات البرنامج: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

3-1ميزانية البرنامج :

يتعلق الجدول بتقديرات سنة 2018 فقط باعتبار أن الوزارة لم تكن منخرطة في برنامج التصرف في الميزانية حسب الأهداف في سنة 2017.

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 (1)	تقديرات 2018		نسبة التطوّر 2017-2018	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (2)- (1)/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف				**5 985 000**		
التأجير العمومي				1 627 000		
وسائل المصالح				962 000		
التدخل العمومي				3 396 000		
العنوان الثاني: نفقات التنمية				**180 000**		
الاستثمارات المباشرة				**80 000**		
على الموارد العامة للميزانية				80 000		
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي				**100 000**		
على الموارد العامة للميزانية				100 000		
صناديق الخزينة						
مجموع البرنامج				**6 165 000**		

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومي

رسم بياني توزيع مشروع ميزانية برنامج "الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان" لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :اعتمادات الدفع

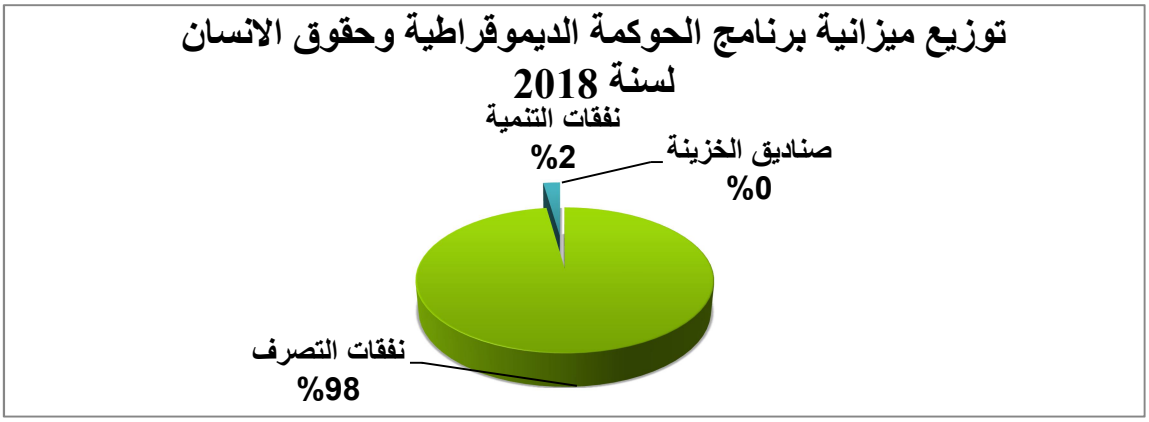

توزيع ميزانية برنامج "الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان" لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية - اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي 1 : العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة	برنامج فرعي 2: العلاقة مع المجتمع المدني	برنامج فرعي 3: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**4 047 000**	**675 000**	**1 263 000**	**5 985 000**
التأجير العمومي	468 000	515 000	644 000	1 627 000
وسائل المصالح	202 000	160 000	600 000	962 000
التدخل العمومي	3 377 000	0 000	19.000	3 396 000
نفقات التنمية	**65 000**	**55 000**	**60 000**	**180 000**
الاستثمارات المباشرة	15 000	5000	60 000	80 000
التمويل العمومي	50 000	50 000		100 000
صناديق الخزينة				
المجموع حسب البرامج الفرعية	**4 112 000**	**730 000**	**1 323 000**	**6 165 000**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

ويكون الرسم البياني لنفقات برنامج "الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان" حسب البرامج الفرعية كما هو مبيّن:

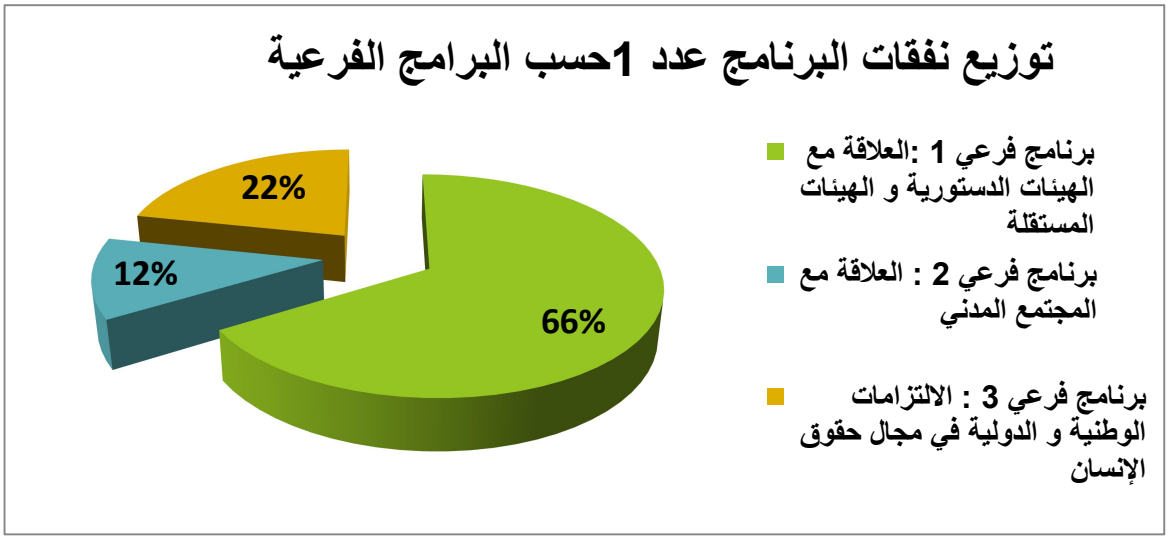

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018- 2020 لبرنامج" الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان" :

3 -2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

- مبررات تطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة تتمثل في مواصلة تركيز هياكل الوزارة ودعمها بالموارد البشرية اللازمة لحسن سير عملها والقيام بمهمتها وإنجاز أهدافها في أحسن الظروف.

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف					**6 263 000**	**7 467 400**	**9 946 000**
على موارد الميزانية					**5 985 000**	**7 407 400**	**8 886 000**
التأجير العمومي					1 627 000	1 948 800	2 338 000
وسائل المصالح					962 000	1 374 00	1 648 000
التدخل العمومي					3 396 000	4 084 600	4 900 000
على موارد صناديق الخزينة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات					**278 000**	**60 000**	**60 000**
نفقات التنمية					**180 000**	**671 000**	**610 000**
على موارد الميزانية					**180 000**	**671 000**	**610 000**
الاستثمارات المباشرة					80 000	471 000	410 000
التمويل العمومي					100 000	200 000	200 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
على موارد صناديق الخزينة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**6 165 000**	**8 078 400**	**9 496 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**6 443 000**	**8 138 400**	**9 556 000**

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي "العلاقة مع الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة"

يمكن تبرير **تطور** الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج الفرعي للسنوات القادمة والذي يبدو عاديا بدعم البرنامج الفرعي بالموارد البشرية وكذلك بارتفاع الأنشطة للبرنامج الفرعي (الدراسات وغيرها).

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف					**4 344 000**	**4 856 000**	**5 828 000**
على موارد الميزانية					**4 047 000**	**4 856 000**	**5 828 000**
التأجير العمومي					468 000	561 600	675 000
وسائل المصالح					202 000	242 000	290 000
التدخّل العمومي					3 377 000	4 052 400	4 863 000
على صناديق الخزينة					**0 000**	**0 000**	**0 000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات					**0 000**	**0 000**	**0 000**
نفقات التنمية					**65 000**	**157 000**	**170 000**
على موارد الميزانية					**65 000**	**157 000**	**170 000**
الاستثمارات المباشرة					15 000	57 000	70 000
التمويل العمومي					50 000	100 000	100 000
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة					**0 000**	**0 000**	**0 000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**4 112 000**	**5 013 000**	**5 998 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات							

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي "العلاقة مع المجتمع المدني"

يمكن تبرير **تطور** الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج الفرعي للسنوات القادمة والذي يبدو عاديا بدعم البرنامج الفرعي بالموارد البشرية وكذلك بارتفاع الأنشطة للبرنامج الفرعي (الدراسات وغيرها).

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف					**755 000**	**879 400**	**1 041 000**
على موارد الميزانية					**675 000**	**819 400**	**981 000**
التأجير العمومي					515 000	617 400	741 000
وسائل المصالح					160 000	192 000	230 000
التدخّل العمومي					0 000	10 000	10 000
على صناديق الخزينة					**0 000**	**0 000**	**0 000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات					**80 000**	**60 000**	**60 000**
نفقات التنمية					**55 000**	**157 000**	**170 000**
على موارد الميزانية					**55 000**	**157 000**	**170 000**
الاستثمارات المباشرة					5 000	57 000	70 000
التمويل العمومي					50 000	100 000	100 000
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة					**0 000**	**0 000**	**0 000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**730 000**	**976 400**	**1 151 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**810 000**	**1 036 400**	**1 211 000**

3-2-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي "الإلتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان"

يمكن تبرير تطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج الفرعي للسنوات القادمة والذي يبدو عاديا بدعم البرنامج الفرعي بالموارد البشرية وكذلك بارتفاع الأنشطة للبرنامج الفرعي (الدراسات وغيرها).

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التصرف					**1 461 000**	**1 732 000**	**2 077 000**
على موارد الميزانية					**1 263 000**	**1 732 000**	**2 077 000**
التأجير العمومي					644 000	769 800	922 000
وسائل المصالح					600 000	940 000	1 128 000
التدخّل العمومي					19.000	22 200	27 000
على صناديق الخزينة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات					**198 000**	**0 000**	**0 000**
نفقات التنمية					**60 000**	**357 000**	**270 000**
على موارد الميزانية					**60 000**	**357 000**	**270 000**
الاستثمارات المباشرة					60 000	357 000	270 000
التمويل العمومي							
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**1 323 000**	**2 089 000**	**2 347 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					**1 521 000**	**2 089 000**	**2 347 000**

البرنامج 9 :القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة : السيد امحمد المحجوب بداية من سنة 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- **خارطة البرنامج :** الهياكل المتدخلة ببرنامج القيادة والمساندة هي :
  - الديوان
  - الإدارة العامة للمصالح المشتركة
  - إدارة الشؤون القانونية والنزاعات: (لم يتم تركيزها بعد).

- مهام البرنامج :

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان باعتباره :

*** يتم من خلال هياكل القيادة المنضوية ضمن هذا البرنامج :**

- وضع أولويات السياسة العمومية ومتابعة تنفيذها
- تنظيم مصالح الوزارة وتوزيع المهام
- دفع التعاون الدولي وربط الصلة مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- التنسيق بين مصالح الوزارة وكافة الوزارات والهيئات والمنظمات الوطنية ووسائل الإعلام لتسهيل تعاملها مع الوزارة.
- تركيز نظم التسيير و التصرف الحديثة ودعم وتطوير الموارد البشرية

*** كما يؤمن هذا البرنامج من خلال هياكل المساندة المعنية أساسا بالتسيير الإداري والمالي:**

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة،
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة مع محيطها.

ـ إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية الراجعة لها بالنظر،

ـ تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية،

ـ تطوير التصرف في الموارد البشرية.

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم تحديد هدف رئيسي لهذ البرنامج نظرا أن الوزارة المحدثة في سنة 2016 هي بصدد تركيز هياكلها ودعم مواردها البشرية.

- **الهدف 9-1-1 :دعم الموارد البشرية**

- **تقديم الهدف**: يتعلق الهدف بدعم الموارد البشرية للوزارة والتي تم ضبطها بالهيكل التنظيمي للوزارة باعتبار النقص المسجل في عدد الإطارات والأعوان للقيام بالمهام المنوطة بعهدة الوزارة بعلاقة بالهيئات الدستورية والهيئات المستقلة وبالمجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- **مرجع الهدف**: الأمر الحكومي عدد 465 لسنة 2016 مؤوخ في 11 أفريل 2016 يتعلق بإحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وضبط اختصاصاتها و صلاحياتها والأمر الحكومي عدد 662 لسنة 2016 يتعلق بتنظيم وزارة العلاقة مع الهيئات الستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- **مبررات اعتماد المؤشرات**:

المؤشر الأول: "نسبة الخطط التي تم سد شغورها" يتعلق بتلبية حاجيات الوزارة بالنسبة للموارد البشرية باعتبار أنه تم تجميد الانتدابات لسنتي 2017 و2018 مع الترخيص في النقل والإلحاق لسد شغور الخطط التي تم الترخيص فيها بالهيكل التنظيمي للوزارة.

المؤشر الثاني: "إنجاز المخطط السنوي للتكوين" الذي له أهمية في تطوير كفاءات الموظفين في عدة مجالات كالحوكمة الرشيدة والنفاذ إلى المعلومة وتحرير النصوص القانونية ومجالات حقوق الإنسان .....

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2017	تقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
المؤشر1 : نسبة الخطط التي تم سد شغورها طريقة الاحتساب: عدد الخطط المنجزة / عدد الخطط المرخص فيها	%					90	95	100
المؤشر 2: نسبة إنجاز مخطط التكوين طريقة الاحتساب: الدورات التكوينية المنجزة/ الدورات التكوينية المبرمجة	%					80	90	100

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تتمثل مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في السنة المالية 2018 كما يلي :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2018	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة
الهدف 9-1- 1 دعم الموارد البشرية	**المؤشر1** نسبة الخطط التي تم سد شغورها	%90	- إعلان بتسديد شغور بالخطط - النقل والإلحاق بالوزارة	ألف دينار
	المؤشر2 نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي	% 80	- اختيار المكونين ومكان التكوين والمشاركين - إنجاز الدورات التكوينية وخلاصها	35 ألف دينار

3-نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

يتعلق الجدول بتقديرات سنة 2018 دون نسبة تطور باعتبار أن الوزارة لم تكن منخرطة في منظومة الميزانية حسب الأهداف في سنة 2017.

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	قانون المالية 2017	تقديرات 2018		نسبة التطوّر 2018-2017	
		اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة (%)
العنوان الأول: نفقات التصرّف			**1 798 000**		
التأجير العمومي			941 000		
وسائل المصالح			790 000		
التدخل العمومي			67 000		
العنوان الثاني: نفقات التنمية			**0 000**		
الاستثمارات المباشرة					
على الموارد العامة للميزانية					
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
صناديق الخزينة			**0 000**		
مجموع البرنامج			**1 798 000**		

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

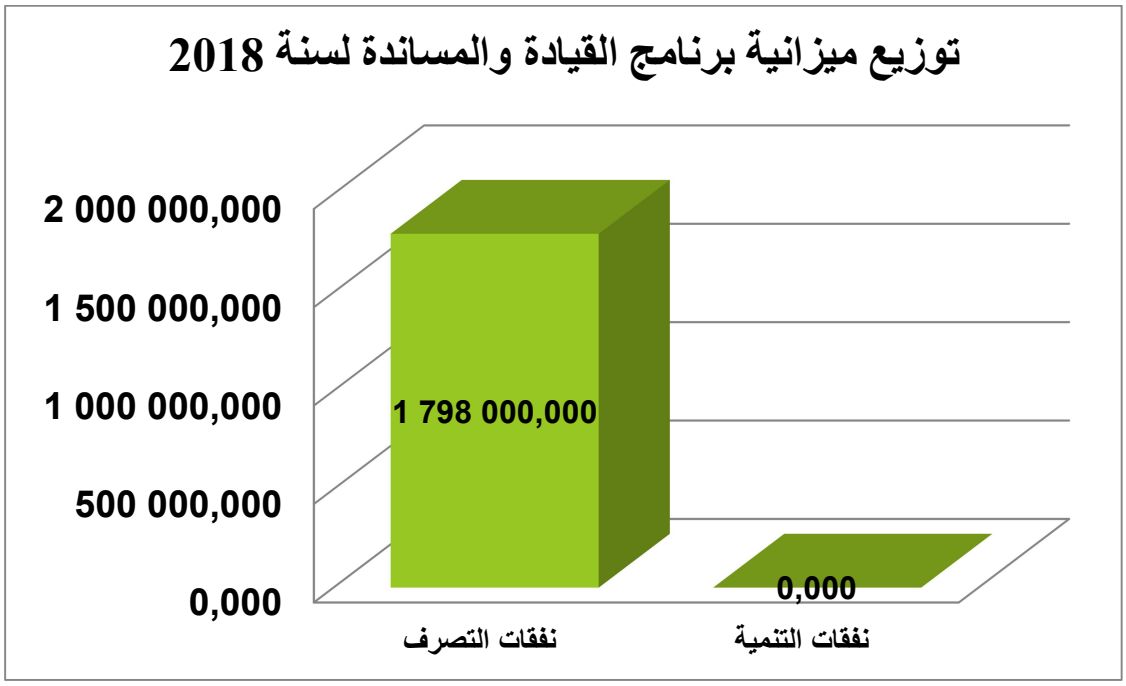

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018- 2020 لبرنامج القيادة والمساندة

يمكن تبرير تطور الاعتمادات المطلوبة بمواصلة تركيز هياكل الوزارة التي أحدثت في شهر أفريل 2016 وذلك بدعم الموارد البشرية التي تعتبر ضئيلة حاليا وبتطور النشاط العام للوزارة والمرتبط أساسا بتنفيذ السياسة العمومية للدولة في مجال الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

الوحدة : ألف دينار

النفقات	قانون المالية 2017	تقديرات		
		2018	2019	2020
نفقات التصرف		**1 798 000**	**2 157 600**	**2 589 000**
على موارد الميزانية		**1 798 000**	**2 157 600**	**2 589 000**
التأجير العمومي		941 000	1 129 200	1 355 000
وسائل المصالح		790 000	948 000	1 137 000
التدخل العمومي		67 000	80 400	97 000
على موارد صناديق الخزينة		**0 000**	**0 000**	**0 000**
على الموارد الذاتية للمؤسسات		**0 000**	**0 000**	**0 000**
نفقات التنمية		**0 000**	**120 000**	**135 000**
على موارد الميزانية		**0 000**	**120 000**	**135 000**
الاستثمارات المباشرة		0 000	120 000	135 000
التمويل العمومي		0 000	0 000	0 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة		**0 000**	**0.000**	**0.000**
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**1 798 000**	**2 277 600**	**2 724 000**
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات				

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة عدد القوانين والنصوص الترتيبية

رمز المؤشر : 1-1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة عدد القوانين والنصوص الترتيبية المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان**
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** كامل البرامج الفرعية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الهدف 1-1-1 تطوير المنظومة القانونية والترتيبية
4. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بإعداد النصوص القانونية والأوامر المبرمجة لسنة 2018 ولسنتي 2019 و2020.
5. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج (Ind de produit)
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية **(efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

8.طريقة احتساب المؤشر: عدد القوانين والأوامر التي تم إعدادها/ عدد القوانين والأوامر المبرمجة

9.وحدة المؤشر: % (نسبة إنجاز)

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 9 قوانين و 15 أوامر حكومية مبرمجة لسنوات 2018، 2019 و2020

11.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : برمجة نشاط الهياكل

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الديوان

13.تاريخ توفّر المؤشر : سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[1] : 100% سنة 2020

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج عدد1 السيد المنذر بوسنينة

III- قراءة في نتائج المؤشر

16.سلسلة النتائج التقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
النصوص القانونية والأوامر التي تم إعدادها / النصوص القانونية والأوامر المبرمجة	%	-	-	-	-	60	75	100

17.تحليل تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

18. رسم بياني لتطور المؤشر :

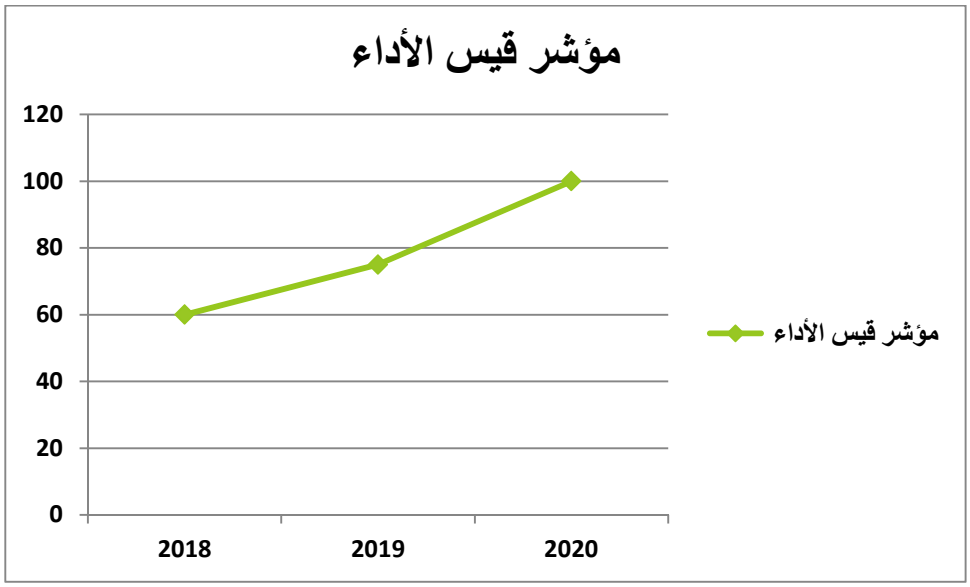

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

19.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر: نسبة عدد القوانين والنصوص الترتيبية المنجزة	**سنة**2020 100 %	60 %	- تكوين لجان فنية لصياغة النصوص القانونية بالاستعانة بخبراء - استشارة واسعة حول مشاريع النصوص القانونية وتنظيم ملتقيات	10آلاف دينار 90 ألف دينار

20.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة مطالب التكوين المنجزة لفائدة الجمعيات

رمز المؤشر 1-1-2-2

تسمية المؤشر: نسبة مطالب التكوين المنجزة لفائدة الجمعيات

تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر

1 .البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

2 . البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: العلاقة مع المجتمع المدني

3 .الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مساندة المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات

4 . تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بدعم الجمعيات بتشريكها في دورات تكوينية تتعلق بمجالات ذات صلة بالعمل الجمعياتي لإضفاء مزيد النجاعة في مجالات التصرف وغيرها للعاملين بالجمعيات.

5 . نوع المؤشر: مؤشر منتوج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: عدد الجمعيات المنتفعة بالتكوين/ عدد مطالب التكوين الواردة.

9.وحدة المؤشر: % نسبة

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مطالب الجمعيات الواردة على المركز بعنوان المشاركة في دورات تكوينية وعدد الجمعيات المنتفعة بالتكوين.

11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير يعده المركز.

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز إفادة .

13.تاريخ توفّر المؤشر : شهر سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[2] : 98 % سنة 2020

15. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لمركز "إفادة" السيد رضا السعدي

III.قراءة في نتائج المؤشر

16 .سلسلة التقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
نسبة مطالب التكوين المنجزة	%					96	97	98

17.تحليل التقديرات الخاصة بالمؤشر: التكوين لفائدة الجمعيات نشاط ذو أولوية

18. رسم بياني لتطور المؤشر:

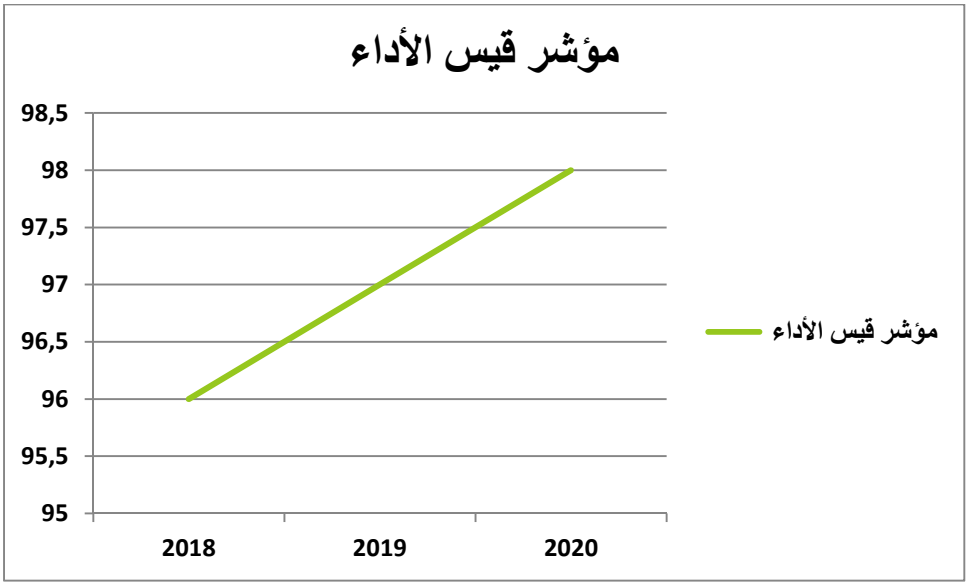

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

18.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة مطالب التكوين المنجزة	98 % **سنة**2020	96 %	- التعاقد مع المكونين - تنظيم الدورات التدريبية بتونس وبمختلف الجهات الداخلية	70 ألف دينار

19.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

بطـاقة المـؤشـــر: آجال معالجة مطالب الترخيص والتصريح والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية

رمز المؤشر : 1-1-3-3

تسمية المؤشر: آجال معالجة مطالب الترخيص والتصريح والشكاوى في مجال حماية المعطيات الشخصية

I - الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إعداد وإنجاز الخطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان

4.تعريف المؤشر:

5.نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

8.طريقة احتساب المؤشر : أجل معالجة مطالب التصريح والترخيص والشكاوى لحماية المعطيات الشخصية/ الأجل القانوني

9.وحدة المؤشر: شهر (ثلاثين يوم)

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المطالب الواردة على الهيئة في مجال حماية المعطيات الشخصية والأجل لمعالجة المطالب والاستجابة لها.

11.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير نشاط الهيئة

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

13.تاريخ توفّر المؤشر : شهر سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[3] **:** 1 (30يوما/30 يوما) سنة 2019.

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية: السيد شوقي قداس

III.قراءة في نتائج المؤشر

16.سلسلة التقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
أجل معالجة مطالب التصريح والترخيص والشكاوى لحماية المعطيات الشخصية	شهر (1)					1,5	1	-

17.تقديرات الإنجازات: التقليص في التأخير بغاية احترام الأجل القانوني (شهر).

18.رسم بياني لتطور المؤشر:

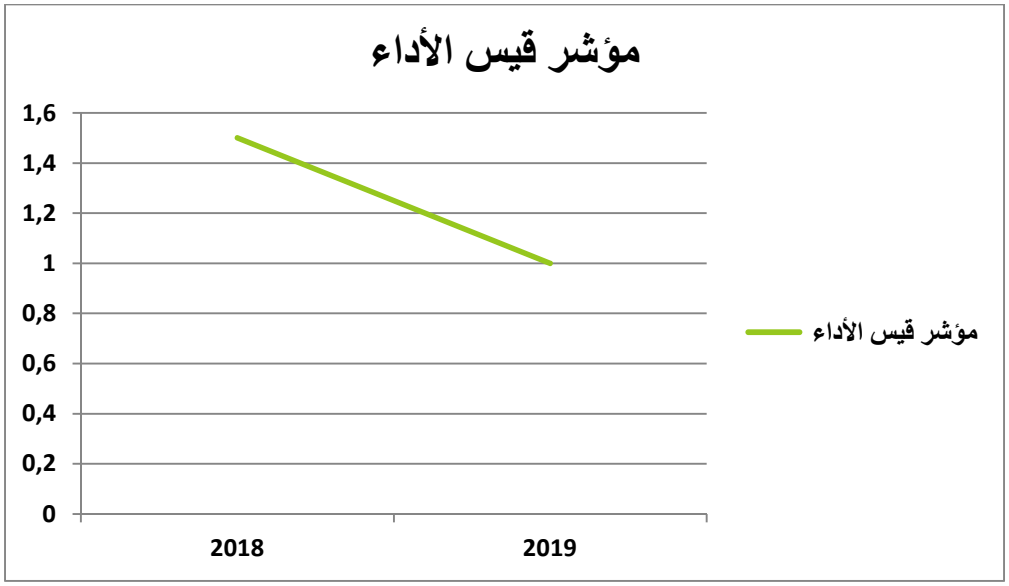

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

19.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر: أجل معالجة مطالب التصريح والترخيص والشكاوى لحماية المعطيات الشخصية/ الأجل القانوني	1(شهر) **سنة** 2020	1 سنة 2019	- تلقي المطالب ودراستها - عقد اللجان لإصدار القرارات في شأن المطالب.	20 ألف دينار

20.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة الحملات التحسيسية المنجزة في إطار منصة الخطاب البديل

رمز المؤشر : 1-1-4-4

تسمية المؤشر: نسبة الحملات التحسيسية المنجزة في إطار منصة الخطاب البديل

I.الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مقاومة التطرف

4.تعريف المؤشر: يتعلق بمتابعة نسبة إنجاز الحملات التحسيسية المبرمجة في إطار نشاط منصة الخطاب البديل وعددها ستة (6).

5.نوع المؤشر: مؤشر منتوج

6.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

8.طريقة احتساب المؤشر : عدد الحملات التحسيسية المنجزة/ عدد الحملات المبرمجة

9.وحدة المؤشر: % نسبة

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحملات التحسيسية المبرمجة في إطار مقاومة التطرف وعدد الحملات التي تم إنجازها سنويا

11.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير نشاط

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول الأول عن منصة الخطاب البديل

13.تاريخ توفّر المؤشر : شهر سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[4] : 100% سنة 2020

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد توفيق بوعون مكلف بمأمورية

III.قراءة في نتائج المؤشر

16.سلسلة التقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
نسبة الحملات التحسيسية المنجزة في إطار منصة الخطاب البديل	%					70	85	100

17.تحليل تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نشاط ذو أولوية مع نسبة إنجار متطورة.

18.رسم بياني لتطور المؤشر:

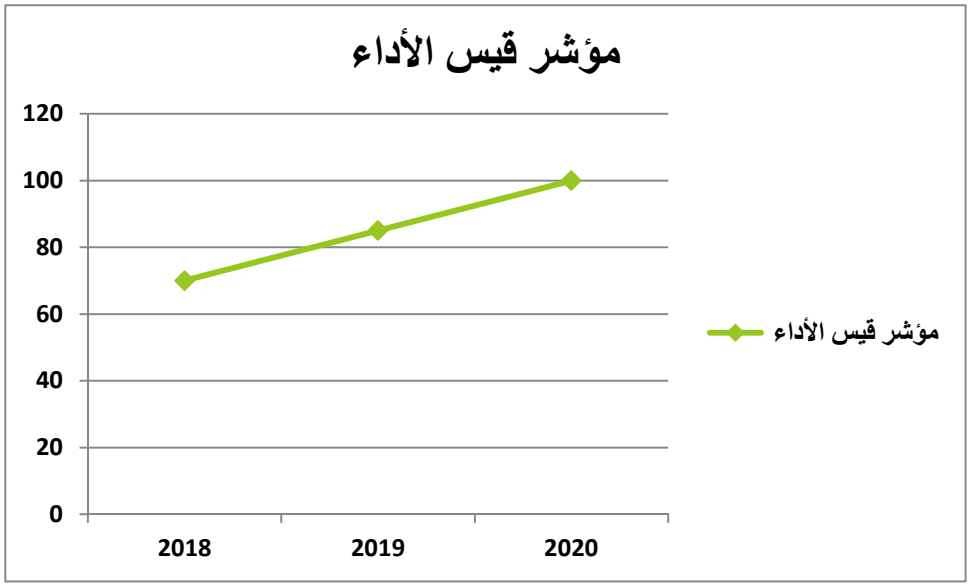

19.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

[4] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر: الحملات التحسيسية في إطار منصة الخطاب البديل	**سنة** 2020 %100	% 70	06 حملات تحسيسية	600 أ.د

20.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

2- بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة الخطط التي تم سد شغورها

رمز المؤشر : رقم البرنامج : 9-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الخطط التي تم سد شغورها

I.الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم الموارد البشرية

4.تعريف المؤشر: يتعلق بسد الخطط المرخص فيها بالهيكل التنظيمي للوزارة نظرا للحاجة الكبيرة للموارد البشرية

5.نوع المؤشر: مؤشر منتوج

6.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

8.طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المنجزة / عدد الخطط المرخص فيها

9.وحدة المؤشر: % نسبة إنجاز

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهيكل التنظيمي للوزارة الصادر بمقتضى الأمر عدد 662 لسنة 2016 ونتائج مناقشة ميزانية الوزارة مع وزارة المالية بخصوص الخطط المقترح سد شغورها والمرخص فيها.

11.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير نشاط

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

13.تاريخ توفّر المؤشر : شهر سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[5]: 100 % سنة 2020

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد امحمد المحجوب – رئيس البرنامج

III .قراءة في نتائج المؤشر

16.سلسلة التقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
نسبة الخطط التي تم سد شغورها	%					90	95	100

17.تحليل تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: العمل على تعزيز الموارد البشرية طبقا لما تم برمجته بالتنظيم الهيكلي للوزارة.

18.رسم بياني لتطور المؤشر:

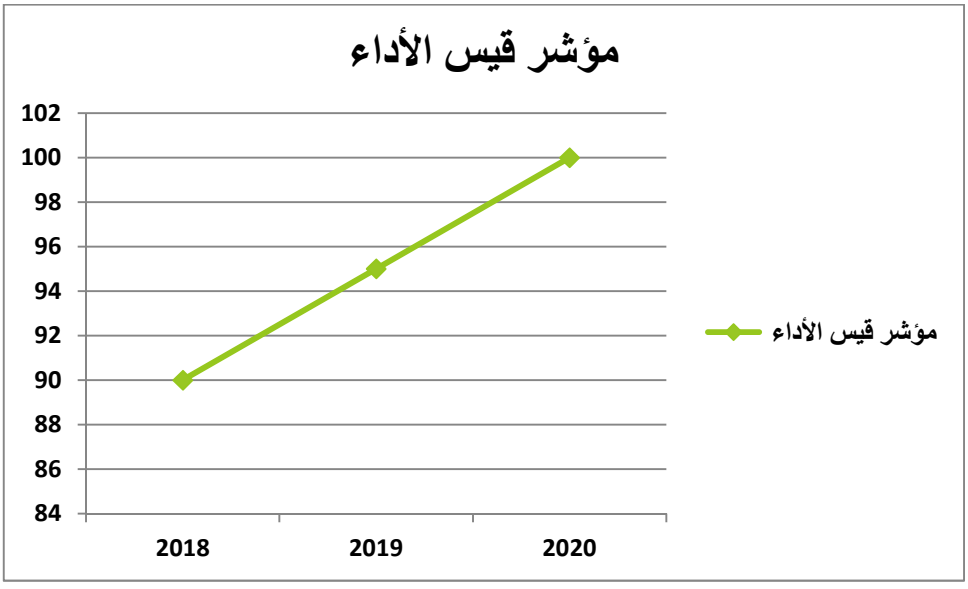

[5] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

19. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر : نسبة الخطط التي تم سد شغورها	100 % **سنة** 2020	90 %	- إعلان عن الخطط الشاغرة - إتمام عمليات النقل والإلحاق	1000د (مصاريف الإعلان)

20.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين

رمز المؤشر :رقم البرنامج : 9-1-2

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين

I.الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم الموارد البشرية

4.تعريف المؤشر: إنجاز الدورات التكوينية المبرمجة في إطار المخطط السنوي للتكوين والتي من شأنها أن تطور كفاءات إطارات وأعوان الوزارة.

5.نوع المؤشر: مؤشر منتوج

6.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7.التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

8.طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة/عدد الدورات التكوينية المبرمجة.

9.وحدة المؤشر: % نسبة إنجاز

10.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المخطط السنوي للتكوين و الدورات التكوينية المنجزة.

11.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط

12.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

13.تاريخ توفّر المؤشر : شهر سبتمبر من كل سنة

14.القيمة المستهدفة للمؤشر[6]: 100 % سنة 2020

15.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد امحمد المحجوب رئيس البرنامج

III .قراءة في نتائج المؤشر

16.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2017	التقديرات		
		2014	2015	2016		2018	2019	2020
نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين	%					80	90	100

17.تحليل تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: دعم عملية تطوير كفاءات إطارات وأعوان الوزارة.

18.رسم بياني لتطور المؤشر:

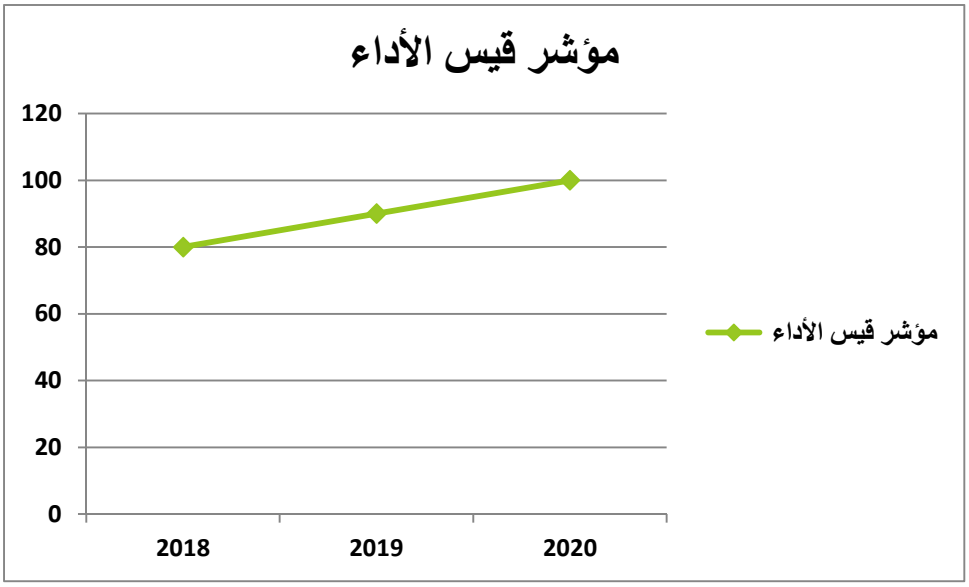

19 .أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

[6] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين	100 % **سنة** 2020	80 %	- اختيار المكونين - تنظيم الدورات التكوينية	35 ألف دينار

20.تحديد أهم المتعلقة بالمؤشر : لا يمكن التقييم قبل الإنجاز.

3- بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في البرنامج 1: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

بطـاقة عدد1 : مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

1. البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان (البرنامج عدد 1)

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** إعلام، تكوين، دراسات و توثيق حول الجمعيات
2. **ترتيب المنشأة:** ب
3. **مرجع الإحداث:** الأمر عدد 688 لسنة 2000 المؤرخ في 05 أفريل 2000
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 688 لسنة 2000 المؤرخ في 05 أفريل 2000
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة (إذا وجد):** لا يوجد

II- إطار القدرة على الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة (على المدى القصير):**

- دعم مجهود الوزارة في مجال الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال إرساء برنامج تكويني خاص في هذا المجال وتنفيذ مكونات "برنامج دعم حقوق الإنسان ودولة القانون" الممول عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنجاز مسح ميداني شامل للجمعيات الناشطة فعليا لتحديد احتياجاتها في مجال التكوين
- عقد وتنويع علاقات واتفاقيات شراكة وتعاون مع المؤسسات والهياكل ذات العلاقة والشبيهة بالمركز
- اللجوء إلى استغلال كافة فرص التمويل لتكثيف حجم نشاط المركز وذلك عن طريق المساعدات والهبات والاعتمادات التي توفرها وكالات وهياكل المساعدة والمساندة الفنية الدولية.

- تنويع محاور التكوين، مواكبة المستجدات على الساحة الوطنية والدولية وإثراء قاعدة بيانات المكونين وتنويعها
- تطوير النظام المعلوماتي وقاعدة البيانات الخاصة بالسجل الوطني للجمعيات

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة في الهدف الثاني " مساندة المجتمع المدني بدعم الجمعيات"

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

- من ضمن أهداف المؤسسة تكوين النسيج الجمعياتي في مجال المقاربة التشاركية، الديمقراطية المحلية وتدعيم منظومة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من خلال الدورات التكوينية وسلسلة الندوات والملتقيات التي يؤمنها المركز في هذا المجال وهو ما يتوافق مع البرنامج 1-1-2 المتعلق بمساندة المجتمع المدني بدعم الجمعيات.
- تنفيذ برنامج التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المقاربة المبنية على حقوق الإنسان والتصرف حسب الأهداف (ABDH GAR)
- القيادة في العمل الجمعياتي
- التشبيك الجمعياتي
- تقنيات التواصل والمقاربة التشاركية
- إعداد وصياغة المشاريع الجمعياتية
- التعاون الدولي
- تنفيذ برنامج خاص بدعم حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون (بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية)

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

تم تحديد مؤشر قيس الأداء بالنسبة للهدف الثاني المذكور أعلاه هو: عدد الجمعيات التي تمّ تكوينها مقارنة بطلبات التكوين الواردة على المركز بالنسبة لسنوات 2018 و2019 و2020.

5. **الإجراءات المصاحبة:** مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات للسنة المالية 2018:

تقدر ميزانية مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات لسنة 2018 بما قيمته 677.000 د بزيادة قدرها: 276.910 د أي بنسبة نمو 48,75% وتتوزع النفقات المتعلقة بهذه الميزانية حسب بيانات الجدول التالي:

العنـاصـــر	موارد الميزانية	موارد ذاتية	المجموع
ميزانية التصرّف	**537 000**	**80 000**	**617 000**
ميزانية الاستثمار	**50 000**		**50 000**
المجمـــوع:	**587 000**	**80 000**	**667 000**

4- بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في البرنامج 1: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

بطـاقة عدد1 : الـهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

1.البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية التي تكتسي صبغة إدارية : الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان

I - التعريـــف

2.النشاط الرئيسي: منح التراخيص وتلقي التصاريح للقيام بمعالجة المعطيات الشخصية والنظر في الشكايات الواردة عليها في إطار إختصاصها وإبداء رأيها في جميع المسائل ذات العلاقة بحماية المعطيات الشخصية

3.ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية

4.مرجع الإحداث: الأمر عدد 3003 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007

5.مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 3003 لسنة 2007 المورخ في 27 نوفمبر 2007

6.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة(إذا وجد): لا يوجد

II -إطار القدرة على الأداء:

7.الاستراتيجية العامة : تعتبر الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية مكونا هاما من مكونات منظومة حقوق الإنسان والحريات الخاصة باعتبارها السلطة الفعلية المخول لها السهر على تطبيق ما جاء بالقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بضمان حماية المعطيات الشخصية للأفراد وبالتالي فإنه يتجلى أهمية الدور الذي تلعبه الهيئة في تكريس ودعم المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمتضمنة بالدستور التونسي و كذلك من خلال مختلف النصوص التشريعية ذات الصلة. في هذا الإطار تم إدراج الهيئة ضمن البرنامج الفرعي "الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان ".

8.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : سوف تساهم الهيئة في تحقيق هدفين، الأول بإعداد ثلاث مشاريع قوانين والثاني في لإطار إعداد الخطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان وذلك كالآتي :

- ضمن الهدف الأول للمهمة (وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان) والمتمثل في "تطوير المنظومة القانونية والترتيبية" لمجال حقوق الإنسان وذلك من خلال إعداد **القانون الجديد لحماية المعطيات الشخصية** حتى يصبح ملائما للتشريع الأوروبي الخاص بحماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة ، تبعا للمصادقة على نص القانون الأساسي

المتعلق بالموافقة على انضمام تونس إلى الاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي وبروتوكولها الإضافي رقم 181 (صدر بالرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 2017/06/06)، بالإضافة إلى إعداد **مشروع نص القانون المتعلق بالموافقة على انضمام تونس إلى معاهدة بودابست المتعلقة بالجرائم المعلوماتية.**

- في إطار إعداد وإنجاز الخطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للهدف الخاص بالهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والذي يتعلق بتحسين آجال الاستجابة إلى مطالب التصريح والترخيص الواردة عليها عبر تطوير منظومة انتداب الكفاءات المختصة في المجال ووسائل العمل بالمؤسسة.

9.أهم الأولويات والأهداف :

- تعديل الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية حتى يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم الرقمي والعمل على تمتيع الهيئة بالاستقلالية القانونية الضرورية لحسن سيرها. ويندرج هذا الهدف ضمن الهدف 1-1-1 للوزارة : تطوير المنظومة القانونية والترتيبية.
- تقليص آجال منح التراخيص وقبول التصاريح بتحسين مردودية الأعوان المكلفين بالملفات وتطوير وسائل العمل ويندرج هذا الهدف ضمن البرنامج الفرعي 1-3 : الإلتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان وتحديدا الهدف 1-1-3 : إعداد وإنجاز خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان.

10.الإجراءات المصاحبة: مساندة ماليّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة ووسائل العمل الضرورية...

III - الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الهيئة لسنة 2018:

تقدر ميزانية الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية لسنة 2018 بـما قيمته 242.000 د أي بزيادة قدرها: 10.000 د وبنسبة نمو 4,31% وستمول هذه النفقات على النحو التالي :

العنـاصـــر	موارد الميزانية	موارد ذاتية	المجموع
ميزانية التصرّف	**34 000**	**198 000**	**232 000**
ميزانية الاستثمار	**10 000**		**10 000**
المجمـــوع:	**44 000**	**198 000**	**242 000**